

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جُمُهُورِيَّةُ مُصَرْقاً الْعَرَبِيَّةِ

رَئَاسَةُ الْجُمُهُورِيَّةِ

# الْأَوْفَاقُ الْمَصْرِيُّونَ

مُلْحِقٌ بِالْجَرِيدَةِ الرَّسْمِيَّةِ

الثمن: ٤ جنيهات

الصادر في يوم الإثنين ١٨ شوال سنة ١٤٣٩  
الموافق ( ٢ يوليه سنة ٢٠١٨ )

السنة  
١٩١٦ هـ

العدد ١٤٨  
تابع ( ب )



## وزارة المالية

قرار رقم ٢٧١ لسنة ٢٠١٨

بشأن قواعد صرف العلاوة الدورية المقررة بقانون الخدمة المدنية  
 الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ، والعلاوة الخاصة ، العلاوة الاستثنائية  
 للموظفين والعاملين بالدولة المقررة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٨

**وزير المالية**

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛  
 وعلى قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ؛  
 وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ؛  
 وعلى القانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٨ بمنح علاوة خاصة ، وعلاوة استثنائية  
 للموظفين والعاملين بالدولة ؛  
 وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ٢٠١٨ بشأن زيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قانون  
 حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ ؛  
 وبناءً على ما عرضه رئيس قطاع الموازنة العامة للدولة ؛

**قرر :**

**(المادة الأولى)**

يكون الحد الأدنى لقيمة العلاوة الدورية المستحقة للموظفين المخاطبين بأحكام قانون  
 الخدمة المدنية المشار إليه المستحقة في ٢٠١٨/٧/١ - طبقاً لنص المادة (٣٧) منه -  
 مبلغ ٦٥ جنيهاً شهرياً وبدون حد أقصى .

**(المادة الثانية)**

تُمنح العلاوة الخاصة الشهرية المقررة بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٨  
 المشار إليه اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٨ للعاملين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية  
 والهيئات العامة الدائنين ، والمؤقتين بمكافأة شاملة ، وذوو المناصب العامة والربط الثابت  
 داخل جمهورية مصر العربية من غير المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية المشار إليه ،  
 وكذلك العاملون بالدولة الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة .

### (المادة الثالثة)

تحسب العلاوة الخاصة المقررة بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٨ المشار إليه بنسبة (١٠٪) من الأجر الأساسي أو ما يقابله في المكافأة الشاملة للعامل فى ٢٠١٨/٦/٣٠ أو عند التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ من العاملين المستحقين لها وذلك بحد أدنى ٦٥ جنيهًا شهريًّا وبدون حد أقصى ، وتعد هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل ، وتضم إليه اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٨

### (المادة الرابعة)

تكون العلاوة الاستثنائية المقررة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٨ المشار إليه طبقاً للدرجة المالية فى ٢٠١٨/٦/٣٠ أو عند التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ من العاملين المنصوص عليهم في المادة الخامسة من القانون المذكور بثبات مالية مقطوعة بواقع ٢٠٠ جنيه شهرياً للدرجات المالية الرابعة فما دونها ، ١٩٠ جنيه شهرياً للدرجات المالية الأولى ، والثانية ، والثالثة ، و١٨٠ جنيه شهرياً للدرجات المالية مدير عام فما فوقها ، أو ما يعادل كل منها ، وتعد هذه العلاوة جزءاً من الأجر الوظيفي أو الأساسي لكل منهم ، وتضم إليه اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٨ ويتم الجمع بين هذه العلاوة ، والعلاوة الدورية أو العلاوة الخاصة المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من هذا القرار .

### (المادة الخامسة)

لا تصرف العلاوة الخاصة أو العلاوة الاستثنائية الشهرية المقررة بالقانون

رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٨ المشار إليه لكل من :

- ١ - العاملون المستحقين لها الذين يعملون في الخارج ، وذلك فيما عدا الذين يعتبر عملهم بالخارج امتداداً لعملهم الأصلي .
- ٢ - العاملون المعaron للعمل بالخارج .
- ٣ - العاملون الموجودون بالداخل في إجازات خاصة بدون مرتب .

٤ - من لا يتقاضى مرتبه فى الداخل من العاملين الموجودين بالخارج فى إجازات خاصة أو إجازات أو منح دراسية أو بعثات ، وذلك طوال مدة الإجازة أو المنحة أو البعثة . وتصرف هذه العلاوة للمستحقين لها عند العودة من العمل فى الخارج أو الإعارة أو الإجازة أو المنحة أو البعثة ، وذلك اعتباراً من تاريخ تسلمهم العمل بالداخل وعلى أساس الأجر الأساسي المستحق لهم فى ٢٠١٨/٦/٣٠ والدرجة المالية فى ذات التاريخ .

**(المادة السادسة)**

فى حالة الجمع بين المعاش ودخل من العمل للعاملين المنصوص عليهم فى المادة الخامسة من القانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٨ ، يكون صرف العلاوة الخاصة أو الاستثنائية التى تقررت بالقانون المشار إليه والزيادة التى تقررت للمعاشات بالقانون رقم ٩٩ لسنة ٢٠١٨ المشار إليه وفقاً للضوابط الآتية :

**أولاً** - إذا كان العامل مستحقاً لمعاش عن نفسه ويقل سنه عن الستين تصرف له العلاوة الخاصة أو العلاوة الاستثنائية بتوافر شروط استحقاقها ، وعلى جهة عمله أن تخطر جهة صرف المعاش بذلك ، فإذا كانت هذه العلاوة أقل من الزيادة فى المعاش زيد المعاش بمقدار الفرق بينهما ، أما إن كانت العلاوة تساوى الزيادة فى المعاش أو تزيد عنها فلا تصرف له الزيادة فى المعاش .

**ثانياً** - إذا كان العامل مستحقاً لمعاش عن نفسه وبلغ سن الستين أو جاوزها تصرف له الزيادة فى المعاش ، فإذا كانت هذه الزيادة أقل من العلاوة الخاصة أو العلاوة الاستثنائية أدى إليه الفرق بينهما من الجهة التى يعمل بها بعد الحصول على بيان رسمي من الجهة القائمة بصرف المعاش بقيمة الزيادة المستحقة له .

**ثالثاً** - إذا كان العامل مستحقاً لمعاش عن الغير يحق له الجمع بين العلاوة الخاصة أو العلاوة الاستثنائية والزيادة فى المعاش بمراقبة أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته وقانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، بحسب الأحوال .

### (المادة السابعة)

يخصم بالعلاوات المنصوص عليها فى القانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٨ بالنسبة للجهات الداخلية ضمن المازنة العامة للدولة (جهاز إدارى - وحدات الإدارة المحلية - هيئات خدمية) على اعتمادات الباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) على النحو التالى :

١ - بالنسبة للموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية المستحقين للعلاوة الدورية والعلاوة الاستثنائية بالمادتين الأولى والثالثة من القانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٨ يخصم بها على نوع ٥ - الأجر الوظيفى ببند ١ - الوظائف الدائمة بالمجموعة الأولى الأجر والبدلات النقدية والعينية موازنة كل جهة .

٢ - بالنسبة للعاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية المستحقين للعلاوة الخاصة والعلاوة الاستثنائية المقررة بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٨ يخصم بها على نوع ١ - المرتبات الأساسية ببند ١ - الوظائف الدائمة بالمجموعة الأولى الأجر والبدلات النقدية والعينية موازنة كل جهة .

وبالنسبة للهيئات الاقتصادية ف يتم الخصم بقيمة العلاوتين على اعتمادات المجموعة الثانية - الأجر .

كما يخصم بالعلاوتين المذكورتين (ال الخاصة والاستثنائية ) للعاملين المؤقتين لهم على الاعتمادات التي يخصم عليها بأجرهم .

وعلى جميع الجهات موافقة وزارة المالية فى موعد غايته آخر يناير ٢٠١٩ بموقف الصرف الفعلى واحتياجاتها لتعزيز الباب الأول «الأجور وتعويضات العاملين» بعد استنفاده وفورة فى حدود ما لا يجاوز قيمة العلاوتين المشار إليها .

### (المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار فى الواقع المصرية .

صدر فى ٢٠١٨/٧/١

وزير المالية

د / محمد معيط

**طبعت بالهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية**

**رئيس مجلس الإدارة**

**مهندس / عmad Fawzi Freg Mhd**

**رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٨**

---

**٢٥٠١٦ / ٢٠١٨ / ٧/٢ - ٢٠١٨ - ١٣٠٩**